

بالمملكة؟ تجاري كمركز دبي منافسة للرياض يمكن هل : MEE



التغيير

نشر موقع "ميدل إيست آي" تقريراً عن برنامج المراكز الرئيسية للشركات في المملكة وإن كانت الرياض في وضع لمنافسة دبي.

وقالت إن الخطة تشترط منح العقود الكبرى للشركات التي تحتفظ بمقرات لها في المملكة، إلا أنها لا تزال خطة غامضة وطموحة.

وذكرت في تقرير ترجمته "التغيير"، أن الدول التي تملك شركات كبيرة اعتمدت مؤخراً نهج العصا والجزرة، والسماح للشركات بفتح "دكاكين" لها لأسباب سياسية.

ففي العام الماضي مرتت تركيا قانونا يطلب من أي شركة تواصل اجتماعية مقرها في الخارج ولديها أكثر من مليون مستخدم يوميا في تركيا ، أن تفتح مكتبا تمثيلا لها في البلد.

ويبدو أن المملكة أخذت صفحة من نفس الدليل في وقت تتعامل فيه مع تداعيات فيروس كورونا وتمضي في مشروعها الطموح "رؤية 2030".

وأعلن وزير الاستثمار خالد الفالح أن أي شركة تريد الحصول على استثمارات من الحكومة أو الشركات المملوكة من الدولة أو هيئة الاستثمار العامة عليها أن تفتح مقرا إقليميا لها في المملكة بحلول 2024.

وتأمل المملكة في أن يجلب اقتصادها الذي يعد أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، إغراء العقود بالمليارات في مشاريع ضخمة ويجبر الشركات على فتح مقرات إقليمية بالمملكة.

وقال تيودور كراسيكي، المستشار البارز في "غالف ستيت أنالتيكس" ومقرها واشنطن: "كانت هناك مفاجأة في الإعلان وهناك عائلات تجارية لن تكون راضية".

وتابع: "في نفس الوقت سيجد الآخرون منافع هذا التنظيم والطريقة التي تتفاعل فيها الدول المدن بمنطقة الجزيرة العربية مع بعضها البعض للتعاافي".

وتقول راشيل زيمبا، الزميلة غير المقيمة في منبر الخليج الدولي: "وجود أسئلة تحتاج للإجابة، هو تذكير بالتنافس الشديد بين دول مجلس التعاون الخليجي".

ويمنح البرنامج الشركات التي تنقل مقرها 50 سنة من الإعفاء الضريبي والغاء الكوتا على تشغيل المواطنين لمدة 10 أعوام.

ويرى المحللون برنامج المقر الرئيسي غامضا في تعريفاته، فهل تعني "إقليمي" داخل دول مجلس التعاون الخليجي أم عموم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحتى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا؟ وكيف يمكن تعريف المقرات؟ هل بعدد العاملين فيها؟ بحسب قولهم.

وتقول زيمبا "قراءتي هي الشرق الأوسط" و "لكن ستطرح أسئلة حول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والتي

قد تكون في الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا. ولا يعرف ماذا سيحدث للشركة التي ليس لديها مكتب إقليمي أو لديها في مكان آخر".

ولكن التحرك يفشل في التعامل مع التحول العميق في مناخ العمل بالمكاتب بسبب الوباء حيث يتم العمل وإدارته عن بعد وعملية تخفيض عدد العاملين في مقرات العمل، بالإضافة إلى التوجه للاعتماد على الآلة في الصناعة وتبني التكنولوجيا الذكية التي اعتبرها المنبر الاقتصادي العالمي "الثورة الصناعية الرابعة" حيث ستؤثر على مكان تسجيل الشركات.

ويضيف كراسيك: "نتحرك إلى اقتصاد ومجتمع يقوم على السحابة ولهذا فالمكاتب الإقليمية قد تكون في السحاب، ولست بحاجة لمكاتب حقيقية. وتعتمد على التعاون والأهداف وكيف تتناسب مع رؤية 2030".

وقال كراسيك إن المكتب الإقليمي فكرة أساسية لا يمكن تغييرها ولكن يجب العمل على توضيح الآلية والتفاصيل.

منافسة مع دبي

يفسر البعض التحرك بأنه منافسة مباشرة مع دبي والتي تحركت أولا وكونت مركزا دوليا للتجارة.

وتقول زيمبا: "لا ينظر إليها في مجلس التعاون الخليجي على أنها منافسة"، و "لكن إرسال رسائل للشركات وهي أن المملكة هي جزء مهم من سوقها وإدارة عمل هناك".

وتابعت: "أعتقد أن آل سعود يواجهون معركة صعبة جدا ضد دبي التي تتميز بالبنى التحتية والنظام القانوني والإجراءات".

وكانت دبي التي أجبرت على تنويع اقتصادها بسبب الثورة النفطية القليلة مقارنة مع بقية الدول هي مقر أساسي لـ45 شركة مسجلة في مجلة "فورتشون" وعددها 500 شركة.

مارتن تورنكويك، المدير الإداري لـ"إنفومينيو" وهي شركة بحث مقرها دبي تقوم بدراسة أسباب اختيار الشركات الكبرى مدنا بعينها في العالم، يقول إن دبي هي المركز ليس فقط لدول الشرق الأوسط، بل لبعض الدول الأفريقية.

وتقدر الشركة أنه لا توجد مقرات إقليمية في المملكة "والسبب هو صعوبة إدارة التجارة في المملكة ولا يريد الناس العيش هناك".

وتابعت: "السؤال هو عن ما إذا كان التغيير على الورق أم إن مدراء كبارا سينتقلون للعيش هناك".

ولفت ترونكويت إلى أنه من الصعب إقناع المدراء للانتقال، خاصة أن عمرهم يتراوح ما بين 40 و60 عاما ولديهم أطفال، و"عندما تنظر إلى المملكة فهي تقوم بتحضير البنى التحتية للتجارة ولكن من الناحية الشخصية، وإن تغيرت بشكل درامي فإنها تحتاج لسنوات كي يصبح لديها نظام صحي وتعليمي وترفيهي مثل المتوفر في دبي".

وظلت الشركات وعلى مدى عقود تستخدم دبي وبيروت كمراكز لإدارة الأعمال مع المملكة، وبما في ذلك الشركات القانونية والمستشارون.

وقال ترونكويت: "حقيقة إرسالهم ثلاثة أشخاص في المملكة وتنقل 95% منهم ما بين بيروت ودبي تابع من أسلوب الحياة وقدرتهم على تناول الكحول".

وقال خالد عبد المجيد مدير صندوق الشرق الأوسط في شركة سام كابيتال بارتنرز ومقرها لندن: "عندما تعرض المملكة رواتب أعلى بنسبة 30-40% من المقدمة في دبي، يكون الجواب لا. وأنت بحاجة لمضاعفة الرقم لو كان الموظفون من الدرجة العليا، أما إن كانوا من الدرجة الثانية فتحصل عليهم".

ويضيف: "لن يكون سهلا، لأن المملكة تستخدم سياسة العصا والجزرة وأتمنى لو استخدموا الجزرة أكثر من العصا".

تهديد أنصار ا

كما أن الأمن هو محل للقلق، حيث تتعرض المدن في المملكة لصواريخ أنصار ا التي وصلت إلى جدة والرياض.

وفي تصعيد جديد أعلن أنصار ا يوم الأحد عن استهداف منشأة نفطية في رأس تنورة ومدينة الظهران في شرق البلاد.

وعلى الرياض العمل لتصحيح سمعتها الدولية التي تشوهت بسبب مقتل خاشقجي وحصار قطر وحرب الست سنوات في اليمن، بحسب تورنكويث.

وقال عبد المجيد: "مغامرة اليمن وحصار قطر لم تكونا فكرتين ذكيتين، وكذا ما حدث في ريتز كارلتون التي أدت إلى هروب الرأسمال الأجنبي".

وأضاف: "مناخ يهتم فيه حكم القانون كيف يمكنهم جذب الشركات إلى المملكة ؟ ولو اختلفت مع العائلة المالكة فلن يكون هناك أي فرصة للفوز".